

ضرورة التغيير في الأداء اللبناني (١)

شبلي ملاط (*)

محطات استشراقية مهمة، روحاً ونصاً، ففي الروح، يعود التفرغ بعد التفرغ لأنماط «قادة ديبلوماسية» المسربلين بمركبات النقص» (ص ٣٣) بل ديبلوماسية الـ «بارت تايم» (ص ٦٨)، بل «ديبلوماسية مغلوبة على امرها، مستطبية ذلك، مكتفية بالتنظير في رتبة مدرسية» (ص ٤٨).

وفي عبارة جاءت في مقدمة الكتاب، تشترك معه بجرأة احسن نتاج مدرسة النهار، - ان «قصر النظر بالديبلوماسية اللبنانية»، سمة طاغية للقيمين عليها منذ عهد، لا نذكر استثناء لها الا سنة ١٩٧٨ وقرار ٤٢٥، والحث المتواصل لتخطي هذه الرتبة لا بد ان يأتي اكله، لاسيما ان احترام غسان التويني لرئيس وزراءنا «الصديق» باد في السطور ومن خلالها، لكن «التغيير، التغيير والتغيير... التغيير في العقل والنهج، والمنطق والنطق، وفي الناس والنظام، قبل قوات الأوان» كان المطلب في افتتاحية بتاريخ ١١/٥/١٩٩٨، والمطلب ليس اقل الحاحاً في العهد الجديد.

فالكتاب اذا استنهاض المهم في قالب فكري خلاق يجعل الشعب يفتخر بقيادة ديبلوماسيته، وتعديل هذه الروح الجديدة مرسوم بالليات مختلفة: عودوا الى مدريد ومنطق مدريد الجماعي في وجه اسرائيل، ساعدوا الديبلوماسية السورية ولا تتبعوها بعمى صاحب «عقدة الذنب» خاطبوا الفلسطينيين بدولة القانون، راجعوا مجلس الامن مراراً وتكراراً بدل الانصياع في طرق رديفة عقيمة - مثل محكمة العدل الدولية.

معاصي لبنان الفلسطينية، بحملنا القسم الثاني من الكتاب الى معالجتها بالترفع عن ترداد اعمى وفارغ لأزمة التوطنين، وبطرح اسئلة محددة عن التركيبة الفعلية لفلسطيني الداخل، كما لفلسطيني الشتات: كم هم فلسطينيو لبنان؟ وكم منهم في المخيمات، وكم منهم اختلط بالشعب اللبناني وكيف، وماهي حقوقهم؟ لا معنى ولا رجاء للاسك بتشعبات المعضلة ومأساتها الفاجعة ولا وصول لاستشراف الحلول الواجبة والشفافية لها قبل الاجابة عن هذه الاسئلة.

وجميع هذا المسارات الفكرية من روح

الكتاب، سوف تبقى سنين طوالاً معنا. واذا كان لا بد لبعض الكتاب ان يتلاشى بزوال الحدث الذي يقود الى الافتتاحية، فلا بأس ايضاً من الاختلاف مع بعض آرائه الغزيرة: فهل ان قواعده المعارضة في لبنان تقتصر على الحكومة، ولا تطل رئيس الجمهورية

شده ما يختلف حس قارئ الافتتاحية الصحافية كل يوم، وقارئها مجموعة مترجمة في كتاب. ففي الحالة الاولى، يكون القارئ مشدوداً الى حادثة طارئة، او تطور مفاجئ، او نقص مؤسف في الاداء العام يركز الكاتب افكاره عليها، فينادي قراءه الى التفاعل معه حول الحادثة، او الضغط على تدارك النقص من لدن الطرف المسؤول عنه.

وفي الحالة الثانية، عندما يصير المجموع كتاباً، فان تعاطي القارئ به له نمطه الخاص: فمن جهة، يضي الوقت ناموس التروي فتنفي العجلة، ومن جهة يدرك في الكتاب ما تخطاه الزمن وما حوفظ على نواته من افكار. بل يدعو الكتاب قارئه الى تفاعل طبيعته باتت مختلفة، قوامها التساؤل عما يمكن التركيز عليه على المدى الطويل، اما ترميها للفكر والعمل لوضع صحيحها في حيز التنفيذ، أو رداً على ما جاء في الكتاب من استنتاجات يختلف القارئ مع فحواها.

لقد اصدر غسان تويني كتباً كثيرة، وكثيرة هي كتاباته التي لا بد من جمعها يوماً تراثاً ثميناً لوطننا، منذ شعر اول شبابه غير المنشور، حتى مداخلاته في محاضرات عبر العالم لا يأتي كلها الى الملاء.

غير ان كتاب «مسارات السلام» وديبلوماسية الـ ٤٢٥ له روحه الخاصة، روح حماس فكري شبابي يتميز بشدة عما انتج بلدنا في سنوات ديبلوماسيته الرتيبة من العقد الفائت. والكتاب يشكل صرخة ضد تحقير ذكاء شعبنا وتضحياته المختلفة الوجوه - بما فيها اتصال المقاومة الشعبية المسلحة وغير المسلحة ضد واقع الاحتلال على امتداد ربع قرن - والكتاب ايضاً مدخل الى المستقبل، بأفكار «تحرر الارض والارادة» كما جاء في مقدمة ادمون صعب «للتذكير».

ما الذي اذا جدير بالتوقف عنده في المدى الطويل؟ وبعبارة اخرى، هلا نحاول، في ما يسميه الشاعر الانكليزي «تخطي الشك» (Suspension Of Disbelief) ان نضع

انفسنا سنوات عدة من الآن قارئين هيوليين «لمسارات السلام» وديبلوماسية الـ ٤٢٥، «علنا نستفيد اليوم من بعض حكمه؟

لا يعلم الغيب الا الله تعالى، لكن انشراح المستقبل مرهون ايضاً برسم صحيح مبادئه اليوم، ويجدر التنويه بأهمية آليات التحقيق بما افرزت، لعقدين

ان قصر النظر بالديبلوماسية اللبنانية سمة للقيمين عليها منذ عهد لا تذكر استثناء لها الا سنة ١٩٧٨ والقرار ٤٢٥

ولا تتبوعها بمعنى صاحب «عقدة الذنب» خاطبوا الفلسطينيين بدولة القانون، راجعوا مجلس الامن مراراً وتكراراً بدل الانصياع في طرق رديفة عقيمة - مثل محكمة العدل الدولية.

معاصي لبنان الفلسطينية، يحملنا القسم الثاني من الكتاب الى معالجتها بالترفع عن تردد اعمى وفارغ لأزمة التوطين، وبطرح أسئلة محددة عن التركيبة الفعلية لفلسطيني الداخل، كما لفلسطيني الشتات: كم هم فلسطينيو لبنان؟ وكم منهم في المخيمات، وكم منهم اختلط بالشعب اللبناني وكيف، وماهي حقوقهم؟ لا معنى ولا رجاء للامساك بتشعبات المعضلة ومأساتها الفاجعة ولا وصول لاستشراف الحلول الواجبة والشفافية لها قبل الاجابة عن هذه الاسئلة.

وجميع هذا المسارات الفكرية من روح الكتاب، سوف تبقى

سنين طوياً معنا. وأذا كان لا بد لبعض الكتاب ان يتلاشى بزوال الحدث الذي يقود الى الافتتاحية، فلا بأس ايضاً من الاختلاف مع بعض آرائه الغزيرة: فهل ان قواعد المعارضة في لبنان تقتصر على الحكومة، ولا تطل رئيس الجمهورية بصفته «حكماً وحارساً

للدستور» (ص ٢٦)، او هل ان احترام سلطة رئيس الجمهورية يحتم، بالعكس حسبنا، ضرورة معارضته لإغناء مواقفه وحياتنا الديمقراطية؟ وهل كان شعار «اتركوا شعبنا يعيش» يوماً مفيداً؟ وهل ان امثولة كوسوفو في القانون الدولي احباط آخر (كما يستشف من ص ٥١) ام تقدم للانسانية كما نحن نراه، وهل ان محاولة اعادة موسكو الى الشرق الاوسط مفيدة بأي شكل من الاشكال (ص ٣٧) ام هي اليوم مضيعة للجهد والوقت نظراً لانحلال القوة الروسية وسيطرة النفوذ الاسرائيلي على مفاصلها كما يظهر لنا؟

اختلافاتنا هذه من وحي الكتاب، ولكل منها تفصيلها المسهب، الا انها تتجانس جميعاً مع جرأة المؤلف لميادين يومياتنا الشتى، من روح «جيل ارنون» (ص ٦٧) الى معنى تمديد الرئيس المصري لمرّة رابعة في عالم عربي يتوق كله الى التغيير الديموقراطي (ص ٢٤). ومثلها الصرخة التي تختتم الكتاب في موضوع نضطدم به يوماً بعد يوم - ونحن لا نزال ضائعين في شعارات البطولات المصطنعة.

فليراجع الفصل الاخير، كما يحلو للتوطيني ترداده، «مثنى وثلاث ورباع». «وهل نتنازل حتى على الغضب»؟ ولا يصح في خاتمة الحديث عن هذا الاثر الاخير العائد الى غسان تويني، ان يفوتنا استنكار ذلك الجهاد العنيد الذي لم يهدأ لصاحبه طوال ما يقرب من النصف قرن في الكلمة المكتوبة وفي النداء الميداني، فكرياً وعملاً، داخل الوطن وخارجه.

ولا يمكن ان تغيب عنا الاشادة بجسارة ليس لها نماذج كثيرة في مفهوم اهل النضال في لبنان، ولعل طليعة ما يحمل على التخشع والاطراق، ما يبدو من ذلك التعالي على جراحات الحياة، في اعز ما يملكه المرء، وهذا الشموخ في التجلد امام الرزايا، عند تكسر النضال على النضال.

(١) على هامش كتاب غسان تويني: «مسارات السلام وديبلوماسية ال٤٢٥».

(*) محام دولي وبروفسور في الحقوق

غير ان كتاب «مسارات السلام وديبلوماسية ال٤٢٥» له روحه الخاصة، روح حماس فكري شبابي يتميز بشدة عما انتج بلدنا في سنوات ديبلوماسية رتيبة من العقد الفائت. والكتاب يشكل صرخة ضد تحقير ذكاء شعبنا وتضحياته المختلفة الوجود - بما فيها اتصال المقاومة الشعبية المسلحة وغير المسلحة ضد واقع الاحتلال على امتداد ربع قرن - والكتاب ايضاً مدخل الى المستقبل، بأفكار «تحرر الارض والارادة» كما جاء في مقدمة ادمون صعب «للتذكير».

ما الذي اذا جدير بالتوقف عنده في المدى الطويل؟ وبعبارة اخرى، هلا نحاول، في ما يسميه الشاعر الانكليزي «تخطي الشك» (Suspension Of Disbelief) ان نضع

انفسنا سنوات عدة من الآن قارئين هيوليين «لمسارات السلام وديبلوماسية ال٤٢٥»، علنا نستفيد اليوم من بعض حكمه؟

لا يعلم الغيب الا الله تعالى، لكن انشراح المستقبل مرهون ايضاً برسم صحيح مبادئه اليوم، ويجدر التنويه بأهمية آليات التحقيق بما افرزت، لعقدين

خليا، نص القرار ٤٢٥، وقبلها لعقد آخر، القرار ٢٤٢، وكلا القرارين يتحلمان منذ ثلث قرن بمستقبل الشرق الاوسط، راسمين بقوة نمطاً قانونياً صارماً تتلطم السياسة العالمية باطاراته كل يوم.

وتتبيها لهذه الاهمية، يطل الكتاب مثلاً، في احد فصوله، على مخاطبة رجل الدولة اليوم «لصاحب دولة الرئاسة» الآن وأنداك: «انا اعرف وهو يعرف انني اعرف انه يوم ذاك العدوان، عام ١٩٧٨، كان ثمة في السلطة من استأخره في اتخاذ قرار الشكوى، وقد استعجلته وشكونا.. ولما شكونا، وحزمتنا الامر، وقف مجلس الامن الى جانبنا، بمن فيه الذين حذرنا من الذهاب. والوثائق شواهد. وكان القرار ٤٢٥...» (ص ٧٧).

اين كان لبنان اليوم لولا القرار ٤٢٥، ومن دون حزم الرجلين فوق الضغوط والتريث الخاطي؟

وقد يقول الناعون لكل ما اسمه ديبلوماسية ان القرار ٤٢٥، كما هي الحال بالنسبة لجميع المبادئ المزعومة في القانون الدولي، لا طائفة له اصلاً، ولنا في هذا الموضوع المتشعب رأي مغاير، يجد في ذاك القرار ركيزة اساسية لحق لبنان الاساسي بأرضه، لا لبس فيه ممكن ولا تأويل، لأن سفيرنا في الامم المتحدة آنذاك جمع في الوقت المناسب صلابه في الموقف ومهارة في الديبلوماسية، تراجع تفاصيلها الشيقة في كتاب الوثائق المهم الذي جمعه فارس ساسين من محفوظات غسان تويني سنة ١٩٩٦. فالديبلوماسية، خلافاً للمعتقد السائد، ليست بأمر سهل يقتصر على النقاش في ظل القوة: فالعمل الديبلوماسي معقد ودقيق، ولا يذكر الكثير من سفراء لبنان في الامم المتحدة - على امتداد نصف قرن مضى - عداه..

وقياساً، مع حفظ الفرق بين قرار قانوني وكتاب سياسي، ماذا يا ترى سوف يبقى من الكتاب في عقد او عقدين؟ الجواب مرتبط بالمنطقة ككل، وبمحافظة لبنان على كيانه واستقلاله، وبالقوى المختلفة في الشرق الاوسط وخارجه والتنبؤ مستحيل لغير هواة التنجيم.

الا ان الكتاب لمن تمنع فيه صاحب